

قوله تعالى ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فادون
وقد اقر بين تعدية الحكم وبين عدم التعدية فتقول ان الحكم متى ثبتت
باسم الصفة وهو الام الشئ من موضع بقدر ان غيره من الوجودات
ابدا يعرفونه فالحكم المنصوص عليه وان كان خاصا كالحكم المنصوص على
عموم علم عموم حكمه بالانفرد منه مثل قوله تعالى ولا تقبلها اجرة
فان انما يعرفه بالعرف والقران والشم والتقليد في معنى ودرجته
فانما هو ان يكون حيا واما عدم التعدية فهو ان الحكم متى ثبت باسم
في شئ معلوم فيقتصر الحكم على مورد النسب ولا يتعدى الى غيره فساله
قوله تعالى ومن علمكم الميتة والدم فاقصص حكمكم عليه لما كان الدم
عام ولا يتعدى الى غيره وقد اقر بين اللاتمة والقول فتقول ان
اللاتمة كلما ثبت بمعنى النص في معنى ان من يعرف التسمية بالاسم
بينهم مراد المتكلم نحو قوله تعالى ولا تقبلها اف كل من عرف معنى
انما يفيد معرفة القتل والضرب والشم اولى ان يكون حيا
قال بعضهم ان هذا قدس على وانه يكون جاحده واما التقيد
فانما يكون في النص كقوله الميتة والدم فاقصص حكمكم عليه الذي تعلقي
به الاصل فيما قلنا في سورة الفارة فانه طاهر فانه لا يتعدى
الذرة وذلك لانه معلول بعلة الطواف لقوله عليه السلام

الذرة

الذرة ليست بنجسة فانها من الطوائف والطوائف عليكم
فانما هي على السواء فمثل بعلة الطواف للضرورة وهو عدم
امكان الاحتراز عن مثل ذلك الحكم موجودا منها فيجب
الاحتياط بالحكم بظاهرة قبحه النوق بينهما وقد اقر بين قبحه على
وتبين قبحه على فتقول ان القياس الحكمي يكون جاحدا كما ان
بيئتنا انما انما في حرام بالنسب ولكن يعرف معنى ان في
انه طام ان الضرب والشم والقتل اولى ان يكون حيا
وهذا ظاهر على ما نحن على من يعرف معنى ان في خلاف
القياس الحق لانه لا يكون جاحدا كما في الما انه طام مع النكاح
وقد اقر بين النوع والاصل فتقول ان الاصل ما تقدم
وتستقل بذاته واستتبعه لا غضا عنها فصار بذلك الذات
مع الصفات فان الذات مستقل بنفسه والصفة قائمة
غير مستقلة واما النوع فما لا يقوم بنفسه وانما يقوم بتقيام
الاصل وقد اقر بين اللاتمة والذرة اما اللاتمة فلما بيننا
واما اللاتمة فتقول ان كل حكم ثبت بعين الكلام كقوله
متعمود في الكلام فظن في الحيات تحت نظر الانسان
وله اقر بظن عينه وقد اقر بغيره كقوله تعالى لا تقبلها اجرة